عباس المناصرة ونظرية الشعر الإسلامي

بقلم: د. عبده زايد
مصر

على امتداد السنوات العشر الماضية راجعت كثيراً من المقولات التي تدور حول الأدب الإسلامي بدون علم ومعرفة، أو بمعرفة ناقصة، أو التي تنطلق من منطلق الخصومة والرفض المبدئي. ومن هذه المراجعات ما أخذ طريقه للنشر في مجلة «الأدب الإسلامي» أو في صحيفة «المسلمون» الأسبوعية، أو في «حولية كلية اللغة العربية» بالقاهرة، ومنها ما اقتصر على المناقشة الشفهية في اللقاءات الخاصة، وكان الذين ناقشتهم وراجعت مقولاتهم ينتمون إلى أقطار متعددة، وكان منهم المسلم وغير المسلم، ومنهم من كان من أعضاء الرابطة، وأكثرهم ليس كذلك.

وكتاب «مقدمة في نظرية الشعر الإسلامي – المنهج والتطبيق» للأستاذ عباس المناصرة عضو الرابطة وقع بين يديَّ منذ صدوره، فقد أهدى مؤلفه مشكوراً نسخة منه إلى مكتب البلاد العربية حينما كنت نائباً لرئيس المكتب، ونائباً لرئيس تحرير مجلة الأدب الإسلامي، لكن لم يتح لي أن أراجعه آنذاك.

فلما أذن الله بقراءته وجدته كتاباً يحتاج إلى مراجعة، والكتب التي تحتاج إلى مراجعة هي الكتب الجيدة المثيرة للجدل، بغض النظر عن الاتفاق معها أو الاختلاف، فالاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية كما هو معلوم.

أضف إلى هذا أن المؤلف نفسه يقول وهو ينتقد رواد الأدب الإسلامي: «ولا أحب مجاملات السكوت التي يمارسها بعض المحبين، حين أرى خضوعهم لهالة الشهرة التي تحيط بهؤلاء الرواد الكبار، لأنها تؤدي إلى إهمال فكرهم وركوده، مع أن نقد فكرهم يعطيه الحياة والاهتمام، ويساعد على الحيوية والاستمرار»[1].

* * *

ومن البدهيات التي نعرفها نحن أبناء المدرسة الإسلامية في البحث العلمي أنَّ: «رأيي عندي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب»، وهذه البدهية تفتح باب الاجتهاد واسعاً لمراجعة أي مقولة مهما كانت قيمة صاحبها، فمناقشتها تمنحها حيوية وثراءً لم تكن لتحصل عليهما لو أهملت تلك المقولة، فإهمالها موت لها.

ولهذا كانت مساحة الإجماع في العلوم النظرية قليلة محدودة، ولو رجعت إلى المجمع عليه بين الفقهاء أو المتكلمين أو النحويين أو النقاد مثلاً لرأيته أقل من المختلف فيه، ومن يرجع إلى كتاب «الإجماع» للإمام ابن المنذر، أو كتاب «إيثار الإنصاف في آثار الخلاف» لسبط ابن الجوزي، أو كتاب «اختلاف العلماء» للإمام أبي عبدالله المروزي، أو كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» لأبي البركات ابن الأنباري، أو ما كان على شاكلتها، فإنه يرى مصداق ذلك.

* * *

غير أن الخلاف عند العلماء لم يكن باعثاً على السخرية من الآراء، أو من أصحابها، ولم يكن سبباً لاتهامهم بما لا يليق، هذا فضلاً عن أنهم ما كانوا يناقشون مقولة إلاّ بعد أن يحيطوا بها علماً، حتى تقف مناقشاتهم على قدم راسخة.

بل إن هذا الصنف من العلماء الأثبات كانوا يفترضون ما يمكن أن يستند إليه الطرف الآخر من حجج وبراهين في مجادلته عن موقفه، وقد يلتمسون له ما يعزز موقفه من الاحتمالات المكنة، التي ترفع الحرج عنه فيما ذهب إليه من رأي.

وأنا لا أقول: إن كل العلماء كانوا كذلك. ولكنني أتحدث هنا عن طلاب الحقيقة أياً كان مصدرها، فالفوز بها عند هؤلاء الأعلام أهم من الانتصار لوجهة النظر الخاصة.

* * *

وإذا رجعنا الى كتاب «مقدمة في نظرية الشعر الإسلامي - المنهج والتطبيق»، فإننا نلاحظ أن عنوان الكتاب غير دقيق في دلالته على موضوعه، فالعنوان عام، والمضمون خاص، ذلك أن مادة الكتاب تدور حول الشعر العربي الإسلامي خاصة، ولا علاقة لها بالشعر في أية لغة أخرى، أضف إلى هذا أن مادة الكتاب تقتصر على مرحلة معينة، هي مرحلة صدر الدعوة الإسلامية لا غير، فهل يتفق هذا مع المنهج العلمي ؟!.

إن المؤلف يتكلم في قضية خاصة لها حدود زمانية، ولها حدود مكانية، ولها حدود لغوية أيضاً، وليس في العنوان ما يدل على ذلك على الإطلاق، وهذا في المنهج العلمي أمر يؤاخذ عليه صاحبه.

ثم إن المؤلف وهو يخوض في قضايا الأدب الإسلامي ويناقش مقولات دعاته السابقين يتحدث في قضايا لا يحيط بها علما، فمراجعه التي اعتمد عليها ليناقش دعاة الأدب الإسلامي محدودة، فمن بين حوالي أربعين كتاباً - أحصيتها بنفسي، لأنه لم يقدم لها ثبتاً في نهاية دراسته مستوفياً بياناتها الأساسية - أقول:

فمن بين أربعين كتاباً اعتمد عليها في إعداد هذا الكتاب لم أجد من بينها مما كتبه دعاة الأدب الإسلامي إلاّ ثلاثة كتب هي:

١- مدخل إلى الأدب الإسلامي.

٢- الإسلامية والمذاهب الأدبية. وكلاهما للدكتور نجيب الكيلاني - رحمه الله تعالى.

٣- مقدمة لنظرية الأدب الإسلامي للدكتور عبدالباسط بدر.

كما أشار إلى أربعة كتب في قضية الأدب الإسلامي صدرت عن «دار المنارة بجدة - منها كتاب د.عبدالباسط بدر السابق - مجرد إشارة عارضة دون أن يغوص في أعماقها. هذا هو كل ما وجدته في كتابه، فهل يتفق مع المنهج العلمي أن يقيم باحث الدنيا ويقعدها حول دعوة لم يقف على جوهرها وحقيقتها، بمراجعة مقولاتها، على سبيل الاستقراء التام، أو حتى على سبيل الاستقراء شبه التام؟!..

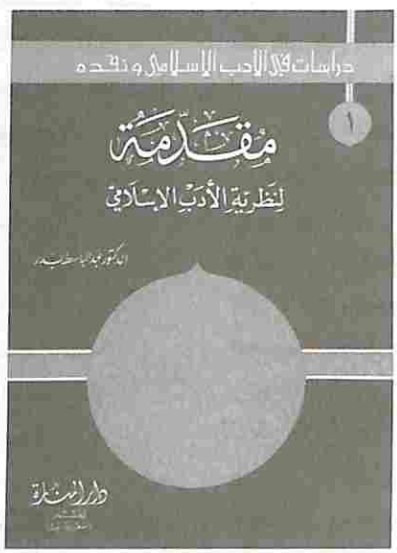

* * *

إن الباحث يقول:«ولو افترضنا أن قضية ما، لها مئة شاهد من القرآن الكريم والسنة والسيرة والتطبيقات المختلفة لها في التاريخ الإسلامي وتغيب عدد قليل من شواهدها فمعنى ذلك أن هذه النظرية مهددة بالضعف، لعدم اكتمال الشواهد، ولأن الشواهد القليلة المتغيبة عن البحث قد تقلب النسق العلمي والاستنتاجي لبناء النظرية»[٢]. هذا هو ما يقوله ويؤمن به ويناقش مقولات دعاة الأدب الإسلامي على أساسه، فهل طبق هذا على نفسه في كتابه هذا ؟! وهل الكتب القليلة التي رجع إليها يمكن أن يقوم عليها بناء ثابت ؟! وإذا كان غياب العدد القليل من الشواهد يهدد النظرية بالضعف كما يقول، فما بالنا بمن يبني نظريته على هذا العدد المحدود من الكتب؟! ألا يدخل عمله هذا في «الإفتاء المتعسف الذي يعتمد الشواهد القليلة التي تشوه الفهم وتوقع في السطحية» الذي يتهم به دعاة الأدب الإسلامي؟[٣].

* * *

إن هذا الكتاب صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، وكان قد أجيز للنشر عام ١٩٩٦م، وقبل هذه المرحلة كانت الدعوة إلى الأدب الإسلامي قد مرت بمرحلة طويلة من عمرها، انتقلت فيها من الجهود الفردية المبعثرة في أكثر من بلد إسلامي إلى العمل الجماعي المنظم، فقامت رابطة الأدب الإسلامي العالمية، وافتتحت لها مكاتب وفروعاً في عدد من البلاد الإسلامية، وعقدت لدراسة قضايا الأدب الإسلامي ندوات محلية ومؤتمرات عالمية في أكثر من بلد إسلامي، وصدرت له عدة مجلات، منها مجلة «المشكاة» التي بدأ صدورها بالمغرب قبل قيام رابطة الأدب الإسلامي، فقد صدر العدد الأول من هذه المجلة في إبريل ١٩٨٣م، ومنها «مجلة الأدب الإسلامي» التي يصدرها مكتب البلاد العربية، وقد صدر العدد الأول منها في رجب ١٤١٤هـ - كانون أول «ديسمبر» ١٩٩٣م، ومنها «الأدب الإسلامي» الذي كان يصدر في شكل ملحق لمجلة الرائد الهندية، وقد بدأ صدوره في ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م وكان يصل إلى كثير من أعضاء الرابطة فيما أعلم، كما كانت تصدر للأدب الإسلامي مجلة باللغة التركية وأخرى باللغة الأوردية ... إلخ. كما بدأت تصدر عن مكتب البلاد العربية سلسلتان من مطبوعات الأدب الإسلامي، إحداهما إبداعية للأطفال، والأخرى لعطاء أعضاء الرابطة وغيرهم في الإبداع والنقد، وقد صدر أول كتاب منها ١٤٠٩هـ /١٩٨٩م، وأكثر ما صدر من هذه السلسلة وصل إلى أيدي القراء قبل نشر كتابه. فأين أثر كل هذه الجهود في هذا الكتاب؟!

أضف إلى هذا المناهج الدراسية التي كانت مقررة في عدد من الجامعات العربية، والرسائل الجامعية التي كانت تسجل في مختلف الجامعات الإسلامية، والمسابقات التي كانت تعلنها مكاتب الرابطة ويشترك فيها الكثير من دعاة الأدب الإسلامي، فأين الباحث من هذا كله؟!.

* * *

• من بدهيات البحث العلمي: رأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب.

الذي يبدو لي أن الباحث لم يكتب هذه المادة ابتداء في شكل كتاب، ففي مقال الأستاذ / تيسير ذبيان: «عباس المناصرة يمتطي صهوة التجديد في دراسة الأدب الإسلامي» والمنشورة في صحيفة اللواء الأردنية الأسبوعية بتاريخ ١٩٩١/١١/٦م، والتي أثبتها المؤلف في آخر كتابه[٤]، ما يفيد أن بعض مادة هذا الكتاب كانت تنشر في صورة مقالات في هذه الصحيفة الأسبوعية، وهي النصوص الشعرية التي كان يختارها من شعراء المرحلة المدنية ويحللها[٥]، فهل نشر الكتاب كله على فترات متفرقة؟ أو كتبت مادته في مراحل مختلفة ليشارك بها في ندوة أو مؤتمر أو لقاء ثم جمعها بعد ذلك في هذا الكتاب؟ إن هذا الأمر محتمل، فالمقال الذي ينشر في الصحف يتحلل فيه صاحبه من أصول البحث العلمي، بحجة أن هذه المادة مقدمة للقارئ العادي وليس للقارئ المتخصص، فالقارئ العادي لا يفتش فيما يقرأ عن المنهج العلمي ولا عن استيفاء شروط البحث، ولا مصداقية المادة المقروءة، ولا الإحاطة بمصادر الموضوع الذي يتحدث فيه... إلخ.

* * *

إن الصورة الظاهرة في هذا الكتاب أن المؤلف كان حريصاً على أن يشوه صورة الكتابات السابقة لرواد الأدب الإسلامي ويهدمها، ليقيم على أنقاضها ما يشاء من تصورات، وهذه شنشنة معروفة، وقد سلكها الكثيرون من قبل، فهذا هو الذي يفسر لك حدة المناقشة وتجاوز كل الحدود مع رواد الأدب الإسلامي، انظر إلى قوله: «إن الحركة النقدية التي حاولت أن تنظر للأدب الإسلامي كانت حركة (عفوية فوضوية) يوجهها الحماس الفردي والتصور المحدود في جو من الهزيمة النفسية، أمام نظريات الأدب الغربي الوافدة على يد دعاة التغريب»[٦]، فهل أحاط المؤلف علماً بكل ما كتبه دعاة الأدب الإسلامي ومنظروه ثم وجدها حركة عفوية فوضوية؟

إن كتاب «دليل مكتبة الأدب الإسلامي في العصر الحديث» للدكتور عبدالباسط بدر الذي أصدرت الرابطة جزأه الأول ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، وهو يضم كل ما وصل إلى علم المؤلف آنذاك احتوى على ١٨٤٨ عنواناً، مابين عمل إبداعي وعمل نقدي، شاملة الكتب والبحوث والمقالات والدواوين والقصص والمسرحيات، فما الذي رجع إليه المؤلف من هذه الأعمال، حتى يستطيع أن يكون قاضياً منصفاً في مراجعته لمقولات رواد الأدب الإسلامي ويصفها بأنها حركة عفوية فوضوية؟! ثم إن في هذا الدليل عدداً من الكتب الخاصة بقضية الشعر الإسلامي لم يرجع إلى واحد منها على الإطلاق، فهل هذا هو البحث العلمي؟! وهل من أصول البحث العلمي أن يحكم على أسماء - مجرد أسماء- لا يعرف عنها شيئاً، أياً كان حكمه؟!

د. عبدالباسط بدر

لقد ذكر المؤلف أن «محمد قطب قد أخذ أصول فكرته من صلاح الدين السلجوقي وشقيقه سيد قطب»[٧]، فمن صلاح الدين السلجوقي هذا ؟ وما آثاره العلمية التي تركها في الأدب الإسلامي واستعان بها محمد قطب؟ كل الذي أعرفه عن هذا الرجل هو ما ذكره المرحوم د. نجيب الكيلاني عنه في كتابه :«الإسلامية والمذاهب الأدبية»، وهو الذي نشرت طبعته الأولى مكتبة النور- طرابلس- ليبيا- ١٩٦٣م، فقد جاء في مقدمة هذا الكتاب :«ألقى الأستاذ السلجوقي محاضرة في المؤتمر الإسلامي بالقاهرة عن أثر الإسلام في الفنون والعلوم، كشف فيها عن بعض الآثار الجديرة بالدراسة والاعتبار»(ص٦) ثم نقل عنه قوله:«الفن ليس تقليداً للطبيعة، بل هو نقد للطبيعة وجبيرة للحياة»(ص٥٣)، كما نقل عنه قوله:«والفنان يعلم حق العلم أن الفن ليس تقليداً للطبيعة كما زعم أرسطو، ولا هو تسلية ولهو محض كما زعمت طائفة أخرى من الكتاب، بل إن الفن عند المسلم كما كان وقت ميلاده جبيرة للنشاط غير المطلوب في الغريزة الجنسية، كما أنه لا يزال محافظاً على طبيعته الجبرانية، وكابحاً لجموح الغرائز الدنيئة، ويحول فقراتها وشلالاتها الدافقة واندفاعاتها الطاغية إلى مسائل الخير ومطالع النور»(ص٥٥)، فهل عرف المؤلف عن السلجوقي شيئاً أكثر من هذا ؟ وأين؟ وهل تكفي هذه المقتطفات التي قرأها من كتاب الدكتور نجيب الكيلاني للحكم على هذا الرجل وعلى أثره في الأستاذ محمد قطب؟ لو أن مؤلف الكتاب نسب ما قاله عن السلجوقي إلى د. نجيب الكيلاني الذي أخذ عنه - كما هي أصول البحث العلمي- لكان له عذر فيما ذهب إليه، ولكنه هنا يتحدث عنه وكأنه اهتدى إليه بنفسه، وقرأ آثاره التي لا نعرفها، وحكم عليه من واقع خبرته به، فهل هذا المسلك من أصول البحث العلمي؟! والذي فعله مع السلجوقي فعله مع كثير من الأسماء التي ذكرها عن طريق السماع، ومن أجل ذلك تراه يخطئ فيها، لأنه لا يدقق ولا يحقق، فالأديب الكبير علي أحمد باكثير يصبح على يديه أحمد علي باكثير[٨]. والدكتور أحمد محمد الحوفي يصبح «محمد أحمد الحوفي»[٩]، والدكتور عبدالرحمن رأفت الباشا، يصبح «د. عمر رأفت الباشا»[١٠] مع أن الاسم ورد صحيحاً في هامش ص٩١!!، و«حكمت صالح يتحول على يديه إلى «صالح حكمت»[١١]، وقدامة بن جعفر، يصبح «ابن قدامة»[١٢]، حتى لوكان صاحب الكتاب الذي رجع إليه هو الذي أخطأ في الاسم قبله، فهذا لا يعفيه من الالتزام بالدقة العلمية، والذي يقع في هذه الأخطاء اليسيرة كيف يطمأن إليه إذا ما تعرض للمقولات الكبرى في القضايا الشائكة؟!.

* * *

وإذا تركنا هذه القضايا العامة التي تدور حول مقولات رواد الأدب الإسلامي بشكل عام وتوقفنا عند من خصه بحملة عشواء تثير الحيرة والاستغراب وهو الأستاذ محمد قطب، فإننا نرى أن الأمر خرج على أصول المنهج العلمي، فالهجوم عليه حاد والاتهامات فظيعة، حتى بدا وكأنه يريد أن يحطم هذا الرائد الرمز، لا أن يناقشه ويصحح مقولاته - إن رأى فيها خطأ - وكأني به يسلك مسلك عنترة العبسي في

الحروب، حينما كان يعمد إلى البطل الرمز في الجيش المعادي فيضربه ضربة يستجمع فيها كل قواه، فيطير لها قلب من وراءه. ومع أن القضية هنا هي قضية الأدب الإسلامي وله فيها كتابه الرائد «منهج الفن الإسلامي». فإنه لا يتوقف عند هذا الكتاب، ولكنه يتطرق أيضاً إلى كتابه الآخر «منهج التربية الإسلامية» حيث يقول:«ولذلك كان الخلل كبيراً، عندما أخذ كثير من الدعاة ينزل إلى الواقع وهو يعتمد الآية أو الآيتين أو أكثر مع بعض الأحاديث في التربية مثلاً، ويظن في نفسه أنه أقام منهجاً للتربية الإسلامية وقد نسي عشرات الآيات والأحاديث في نفس الموضوع، التي لو فطن إليها لأدرك المنهج أو النظرية إدراكاً شاملاً، ولكنه بأسلوبه هذا جعل فهمه لا يغطي خارطة المقاصد فأصبح فهمه مشوهاً وقاصراً، يقوم على الانطباع السريع، وهذا الحال أوقع الدعاة على اختلاف تياراتهم في الفقه المتضارب، والإفتاء المتعسف الذي يعيش على الذاكرة والمزاج،والذي تكون فتواه على شاهد أو شاهدين أو أكثر، مما أوجد حالة مرضية في التطبيق، يمكن أن يطلق عليها اسم «الشمولية الفوضوية»[١٣]، وربما كان هذا هو الذي جره إلى الهجوم على فكر الصحوة الإسلامية – والأستاذ محمد قطب رائد من روادها– فرواد الصحوة الإسلامية في نظره يحكمهم المزاج والانطباعية في فهم الإسلام، لأنهم لا يملكون تصوراً نظرياً واضحاً شاملاً عن الإسلام قبل النزول به إلى أرض الواقع[١٤]، ثم قال:«وكان حصاد هذه الفوضوية واضحاً في الصحوة الإسلامية في الظواهر التالية»(١٥)، وتتلخص هذه الظواهر في أن عملهم كثير وثمارهم قليلة، وإنجازاتهم مبعثرة، وأولوياتهم مختلطة، ورؤيتهم ضبابية وقدرتهم على التفسير والتحليل العلمي مفقودة، وضياع الثوابت والمبادئ أوقعهم في حالة الانفتاح الفوضوي الضعيف...إلخ[١٦]، والأستاذ محمد قطب في نظره «وقع في الإفتاء المتعسف الذي وقع فيه كثير من دعاة الصحوة الإسلامية، فكان صورة عن الشمولية الفوضوية»[١٧]، وهو أيضاً:«ضيّع النظرية والمنهج، ومن ضيع النظرية أضاع التطبيقات، لأنها تصبح تطبيقات عمياء»[١٨].

• المراجع التي اعتمد عليها المؤلف في مناقشة دعاة الأدب الإسلامي محدودة.

والأستاذ محمد قطب في نظره يحمل صفة المفكر العام، ومن كان كذلك فلا يحق له أن يفتي في هذه القضايا المتخصصة، لأنهم ليسوا مؤهلين للإفتاء فيها. واتهمه كذلك هو وأصحابه بأنهم يعتمدون على مزاجية القياس والاستنتاج[١٩]، ويصف معرفة محمد قطب بالأدب العربي بأنها ثقافة سطحية[٢٠].

وإذا كان هذا الرائد قد نزل به إلى هذا الدرك الأسفل، فإن من تبعه وسار على نهجه ورأى فيه رائداً كبيراً في هذا المجال يستحق أن يلقى به في هذا الدرك الأسفل من باب أولى، ثم يقول:«وبذلك كان محمد قطب داعية من دعاة الفوضى في التنظير النقدي، وفشل عندما حاول أن يدخل عالم التنظير النقدي بعقلية (المفكر العام)، وبذلك ضيع على النظرية الإسلامية المبحوث عنها فرصة البداية العلمية المنهجية. وظهر خطر منهجه عندما التف حول كتابه مجموعة من المنظرين الذين يجهلون الجانبين الفقهي والتخصصي، فأخذ كل واحد منهم يفصل لنا أدباً إسلامياً على رغبته وهواه»[٢١]، وقد ذكر من هؤلاء الذين اتبعوا محمد قطب وسلكوا طريقه حتى حكم عليهم بالنزول إلى الدرك الاسفل عددا من أبرز الأسماء العاملة في هذا الميدان، واتهم هؤلاء الرواد بتهم جسيمة تصدق عليه هو

في كتابه هذا، أطلق عليها «سمات مشتركة» لهؤلاء الرواد، منها أن تنظيرهم النقدي يتحرك من خلال أفكار فردية عائمة، ومنها أنهم يميلون إلى تبني المواصفات العالمية لنظريات النقد الأدبي، ومنها أنهم حاموا حول النظرية الأدبية دون أن يدخلوا إلى صميمها... إلخ[٢٢].

* * *

وربما كان من أهم الأسباب التي دعته هو وغيره إلى الهجوم على الأستاذ محمد قطب هو هذا الفهم الشائع عن هذا الرائد بأنه أدخل في الأدب الإسلامي ما ليس منه، فبالإضافة إلى النصوص التي اختارها لكل من : محمد إقبال وعمر الأميري، وسكينة بنت الحسين، وابن الرومي، اختار نصاً شعرياً لطاغور[٢٣] وهو رجل هندوكي وليس مسلماً، واختار مسرحية للكاتب الإيرلندي ج.م. سينج وهي مسرحية «الراكبون إلى البحر»[٢٤]. وقد كان هذا الاختيار من الأستاذ محمد قطب سبباً للبس والاضطراب الذي وقع فيه بعض العاملين في حقل «الأدب الإسلامي»، فذهبوا إلى أنه لا يشترط في الأدب الإسلامي أن يكون مبدعه مسلماً، ويكفي فيه أن يحمل مضموناً إسلامياً أو مضموناً يلتقي مع التصور الإسلامي، فالإسلامية هي إسلامية النصوص وليست إسلامية المبدع، ومن هؤلاء نقاد كبار ساروا على هذا النهج ودافعوا عنه، مع أن الأستاذ محمد قطب لم يقل عن هذه النصوص التي اختارها: إنها نصوص إسلامية. فقد وصفها وصفاً دقيقاً، ونسبها إلى التصور الذي صدرت عنه، فهو يقول عن طاغور:«طاغور ليس مسلماً بطبيعة الحال، والطابع الهندوكي واضح فيه شديد الوضوح»[٢٥]، وبعد أن يسرد مظاهر الطابع الهندوكي في هذه القصيدة يقول:«وهو في هذا لا يلتقي مع المنهج الإسلامي ! ولكنه مع ذلك لا يخرج تماماً من دائرته، فهناك نقاط التقاء كثيرة بين طاغور وبين المنهج الإسلامي.. نقط التقاء جزئية كلها، ولكنها تكفي لإيجاد روابط المودة بينه وبين هذا المنهج، بحيث يذكر معه في حدود هذا الالتقاء»[٢٦].

• كان المؤلف حريصاً في كتابه على تشويه صورة الكتابات السابقة لرواد الأدب الإسلامي.

ويقول عن مسرحية «الراكبون إلى البحر» للكاتب الإيرلندي ج.م.سينج:«وقد اخترناه في نماذج الفن الإسلامي- وهو غير مسلم - كما اخترنا طاغور في نماذج الشعر من قبل، لأنه -كما قلنا- يلتقي التقاء جزئياً مع المنهج الإسلامي»[٢٧].

فهل في هذا ما يفيد أن الأستاذ محمد قطب يرى أن هذه الأعمال يمكن أن يطلق عليها «أدب إسلامي»؟

إن الأستاذ محمد قطب يرى «أن المسلم وحده هو الذي تتسع نفسه للتصور الإسلامي الكامل، لأن هذا التصور هو المقتضى الطبيعي المباشر لحقيقة إسلامه، ولأن الإنسان لا يصل إلى هذا التصور الكامل الشامل حتى يكون قد أسلم نفسه لله على طريقة الإسلام ومفهوم الإسلام.

ومع ذلك فإن التصور«الفني» الإسلامي للكون والحياة والإنسان هو تصور كوني.. مفتوح للبشرية كلها، لأنه يخاطب الإنسان من حيث هو إنسان، ويلتقي معه كذلك من حيث هو إنسان، ومن ثم يستطيع أي «إنسان» أن يتجاوب مع هذا التصور، ويتلقى الحياة من خلاله - بمقدار ما تطيق نفسه هذا التلقي وذلك التجاوب- فيلتقي مع الفن الإسلامي بذلك المقدار.

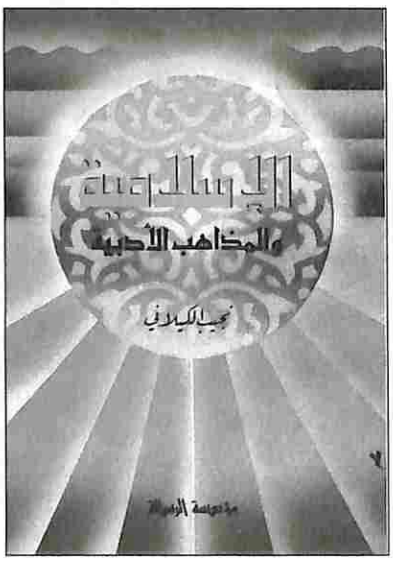

ومن أجل ذلك لم نقصر النماذج التي أخذناها من «بواكير»الأدب الإسلامي على المسلمين من الفنانين، بل اخترنا إلى جانبها نماذج من فنانين غير مسلمين، لأنها تلتقي - التقاء جزئياً على الأقل - مع التصور الإسلامي، وتصلح بذلك أن تسير مع المنهج الإسلامي للفن في هذه الحدود»[٢٨].

هذه هي الضوابط التي اختار على أساسها الأستاذ محمد قطب شعراً لشاعر هندوكي، ومسرحية لكاتب مسيحي، فإذا أخطأ الآخرون فهمه - ومنهم صاحب هذا الكتاب - وهاجموه هذا الهجوم العنيف، فهل يدل ذلك على حسن الفهم ودقة الملاحظة في قراءاتهم؟! ألست معي في أن كل الصفات التي وصفوا بها الرائد محمد قطب هي صفات كامنة فيهم، توجه حركة العقل والفهم عندهم ؟

* * *

وليس معنى هذا أن كتاب «مقدمة في نظرية الأدب الإسلامي» يخلو تماماً من الإيجابيات، فحديثه عن ثقافة «جحر الضب»[٢٩] حديث جيد يحمد له، وتفسيره للحديث الشريف الذي يتردد كثيراً على ألسنة المنفتحين على الآخر بدون ضوابط وهو:«الحكمة ضالة المؤمن... إلخ»[٣٠] تفسير جيد، واختياره للنصوص اختيار حسن، وإن كان تحليله يحتاج إلى غوص أكثر في النصوص، وحديثه عن النظرية بأنها جهد بشري يحتمل الصواب ويتحراه، ويحتمل الخطأ[٣١] كلام جيد، وقوله في المقدمة :«وأنا لا أزعم في هذا الكتاب أنني أتيت على كل شيء في الأدب الإسلامي وقضاياه»..«فإن أحسنت فيه فذلك من توفيق الله سبحانه وتعالى، وإن قصرت فذلك من نفسي، ولعل في نصائح الإخوة المهتمين ما يساعدني على جلاء الخلل وتصويبه بإذن الله سبحانه وتعالى»[٣٢]، فالذي يطلب النصح والتصويب أحرى أن يعان على هذا، وهذا ما فعلناه.

بقي أن أشير هنا إلى اعتذاره لرواد الأدب الإسلامي ونصيحته لهم حيث يقول: «واعتذاري لهم إن أغلظت في بعض الأحيان، ولو توقف محمد قطب عند إبداعه في (الفكر الإسلامي العام)، ونجيب الكيلاني عند إبداعه في (الرواية الإسلامية)، وعماد الدين خليل عند إبداعه في (الدراسات التاريخية)، لكان أفضل لهم وللأدب الإسلامي، لأن الله سبحانه وتعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»[٣٣].

ونحن نوجه له النصيحة أيضاً فنقول: يحسن أن يتخلص من الأخطاء اللغوية والأسلوبية التي لاينبغي أن يقع فيها من كان في مثل مكانته، فالأخطاء المتعددة الواقعة في الكتاب لا يمكن أن تحمل على أخطاء الطباعة، وإذا كان بعضها مما يمكن أن يدخل في باب الأخطاء الشائعة فإن ذلك لا يعفيه من المسؤولية كاملة، فإذا التمسنا العذر لعامة الناس وقبلنا منهم وقوعهم في الأخطاء الشائعة، اعتماداً على عموم البلوى فإنه لا عذر لنا في قبولها من أستاذ للغة العربية، لأنه في الأصل قدوة لطلابه وللعامة، وما يقبل من العامة لا يقبل من الخاصة.

كما ينبغي ألا يستخدم المصطلح الأجنبي حتى وإن أسرف في استخدامه الآخرون، لأن أستاذ اللغة العربية يجب أن يكون حريصاً على سيادة لغته في أرضها، فهذه ثغرة وفقه الله للقيام عليها، ويجب عليه أن يحميها، حتى لا تؤتى العربية من قبله، فهذا من إتقان العمل الذي يحبه الله من عباده. ■

الهوامش:

(١) مقدمة في نظرية الشعر الإسلامي ... ص ٧٥.
(٢) نفسه ، ص٣٨.
(٣) نفسه ، ص٣٨.
(٤) نفسه ، ص١٧٤ و ١٧٥.
(٥) نفسه ، من ص١٠٩ إلى ١٦٥.
(٦) نفسه ، ص٩.
(٧) نفسه ، ص٦٥.
(٨) نفسه ، ص٦٠.
(٩) نفسه ، ص٦١.
(١٠) نفسه ، ص٦٣ و ٦٤ و ٦٥.
(١١) نفسه ، ص٧٢.
(١٢) نفسه ، ص٥٨.
((١٣) نفسه، ص٣٢ و ٣٣، وانظر أيضاً ص٣٦ و ٧٠.
(١٤) نفسه ، ص٣٦.
(١٥) نفسه ، ص٣٣.
(١٦) نفسه ، ص٣٣ و ٣٤.
(١٧) نفسه ، ص٧٠.
(١٨) نفسه ، ص٧٠.
(١٩) نفسه ، ص٣٨.
(٢٠) نفسه ، ص٧٠.
(٢١) نفسه ، ص٧١.
(٢٢) نفسه ، ص٧٢ و ٧٣.
(٢٣) منهج الفن الإسلامي، ص١٩٩ وما بعدها. ط ٦، دار الشروق ، ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م، بيروت - القاهرة.
(٢٤) السابق ، ص ٢١٢ وما بعدها.
(٢٥) السابق ، ص ١٩٩.
(٢٦) السابق ، ص ٢٠٠.
(٢٧) السابق ، ص ٢١٢.
(٢٨)السابق ، ص ١٨٢ و ١٨٣.
(٢٩)مقدمة في نظرية الشعر الإسلامي ...، ص ٨ و ٦٣.
(٣٠) نفسه ، ص٣٩.
(٣١) نفسه ، ص٤٠.
(٣٢) نفسه ، ص١٠.
(٣٣) نفسه ، ص٧٥.